كلمة ونص

جيل قيد الانتظار..!!

هني الحمدان

يا ليت حكومتنا تكشف لنا خططها وتوجهاتها عن كيفية استقطاب الآلاف من الخريجين والعاطلين من العمل؟ وما الآفاق الممكن خوضها للتقليل من الحشود العاطلة؟

تحدثت حكومتنا بإسهاب عن الحكومة الإلكترونية وفوائدها في تلافي حلقات الروتين والفساد في مفاصل الإدارات والوزارات، وكأنها تناست أو نست معاناة تلك الحشود من شبابنا الحالم بفرصة عمل.

أعادت لأذهاننا صورة الازدحام للمئات من شبابنا أمام مؤسسة التأمينات الاجتماعية، واقعاً مؤلماً عانى منه جيل واسع من الخريجين منذ قبل الأزمة التي زادته بؤساً آخر ومن لون جديد.

كلنا يعرف أعداد المؤهلين سنوياً لدخول سوق العمل وهي بالآلاف، واقتصاد بأفضل حالات النمو لا يخلق أكثر من مئات الفرص، وفوق ذلك قطاع خاص بات مشلولاً وبلا دسم، وقطاع عام أتخم بأضعاف قدرته التشغيلية، واقتصاد يمر بظروف صعبة واستثنائية، ونموه أقل من ٢ ٪، بوقت تضاعفت أرقام البطالة بين العاطلين، وتباينت الأرقام التقديرية ما بين الـ٥٠– ٦٠٪..

هنا يبرز السؤال ونحن نعيش آثار الأزمة: ما خطة حكومتنا حيال التشغيل الحقيقي وليس الرقمي؟ وهل هناك من إجراءات جديدة تقلل من أرقام أفواج المسجلين؟

انتبهوا لجيل المنتظرين، وأولئك الذين تعبوا وفقدوا أي أمل بفرصة عمل.. إنهم يشكلون اليوم خطراً حقيقياً أمام أي عملية إصلاحية أو انتعاشة اقتصادية متوقعة. البطالة كابوس ثقيل، وأزمة تقف جداراً صلداً بوجه أي سياسة اقتصادية.

قنابل موقوتة، هكذا يقال عن العاطلين من العمل، وما أكثرهم هذه الأيام لما أفرزته الأزمة، ولدينا كل عام أعداد جديدة، تضاف إلى قائمة جيل المنتظرين، وتلك الأعداد تشكل عبئاً وتجعل أي خطة تنموية لا تأخذ بالحسبان مسألة التشغيل الحقيقي لهؤلاء المترقبين خطة فارغة لا تحقق التنمية المستدامة ولا تلبي طموح السوريين في العيش الكريم.

كيف سيكون الحال في ظل نمو اقتصادي متراجع، ما يجعل من الصعب توفير فرص عمل للعاطلين، بل على العكس تماماً قد يشل أي إصلاح. يلزم العمل بجدية بين كل القطاعات لأجل تبني خطة تشغيلية متكاملة، علها تفلح في تقليل لهيب البطالة الحارق.

عودة المياه لدمشق بعد إصلاح العطل

وزير الموارد المائية لـ«الوطن»: ارتفاع نسبة الفاقد المائي و٣٠٪ من الموازنة لخفضه

عمار الياسين

كشفت مؤسسة المياه والصرف الصحي في دمشق وريفها أن المياه عادت بشكل تدريجي إلى الأحياء بمدينة دمشق وريفها بعد إصلاح العطل الذي حصل على حرم نهر بردى، وأوضحت المؤسسة لـ«الوطن» أن الانقطاع الذي حدث سبب نقصاً في المياه بنحو ٢٠٠ ألف متر مكعب، لافتةً إلى أنه تم تعويض النقص.

إلى ذلك أكد وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشيخة أن «أهم أولويات الحكومة السورية للمرحلة القادمة التركيز على الحفاظ على نوعية المياه واستمرار تزويد المياه النظيفة والآمنة لجميع أفراد المجتمع».

وأوضح الوزير الشيخة في تصريح لـ«الوطن» أن تنفيذ محطات تحلية وتنقية لمياه الشرب في المواقع الضرورية وتأمين تجهيزات ومواد التعقيم والطاقة الكهربائية والطاقات البديلة لإمكانية ضخ المياه وصيانة شبكات الصرف الصحي وإصلاح الأعطال الطارئة من أولويات عملنا أيضاً، وأضاف: «نعمل على تنفيذ إستراتيجية وطنية متكاملة على مستوى كل المحافظات لتخفيض الفاقد المائي بأشكاله وحماية المصادر المائية الحالية من التلوث عبر تنفيذ محطات معالجة الصرف الصحي ودعم اللجوء لاستخدام المياه غير التقليدية وإعداد نظام لقياس مؤشرات الأداء مع الاستفادة القصوى من الدعم الحكومي والجهات المانحة».

وقال الشيخة إن «مراقبة جودة المياه ونوعيتها من أهم الأولويات حيث يتم بذل الجهود الحثيثة لاستمرار تأمين مواد التعقيم اللازمة لمياه الشرب وإيصالها لجميع المؤسسات والمشاريع وقد تلقينا مساعدة ودعماً في تأمين هذه المواد من عدد من الجهات المانحة وكان للتنسيق الذي تم من منظمة الهلال الأحمر العربي السوري دور كبير في إيصال مواد التعقيم وعدم انقطاعها عن أي مؤسسة مياه»، وعلى التوازي أوضح الشيخة أنه تم «البحث عن بدائل لمواد التعقيم بالاعتماد على مصادر محلية مكانية تتمثل بتركيب وحدات تعمل بنظام تشريد ملحي وتنتج مواد معقمة للمياه، وهناك حالياً وحدتان قيد التشغيل في دمشق ونحن بصدد تعميم التجربة على مشاريع المياه في القطر حسب الأولويات».

وأوضح الشيخة لـ«الوطن» أن مشروع الحصاد المائي يعد من أهم المشاريع التي تقوم بها الوزارة لتنظيم المياه والاستفادة من كل قطرة ماء تهطل على القطر، مؤكداً أن خطة الهيئة العامة للموارد المائية في العام الحالي تتركز على تدشين سد الدريكيش في محافظة طرطوس، والمباشرة بإنشاء سدين هما سد فاقي حسن في اللاذقية وسد البلوطة في طرطوس وهذه السدود مخصصة لأغراض الشرب، إضافة إلى إنشاء ٥ سدات مائية في محافظات السويداء وطرطوس واللاذقية، وتقوم اللجان الفنية بمتابعة دراسة مواقع لإنشاء عدد آخر من السدات في هذه المحافظات إضافة إلى محافظتي حماة وحمص.

وأضاف الشيخة: إن أهم التحديات التي تواجه قطاع مياه الشرب هو أن «توزع المصادر المائية لا يتناسب مع التوزع السكاني في سورية» لهذا تتفاوت حصة الفرد اليومية من مياه الشرب تبعاً لطبيعة المحافظة وطبيعة مصادرها المائية وتختلف بين مراكز المدن والأرياف وقد تأثرت حصة الفرد كثيراً بظروف الأزمة التي يمر فيها القطر، مشيراً إلى أن «ارتفاع نسبة الفاقد المائي في شبكات مياه الشرب يشكل هاجساً لدى الوزارة ومؤسساتها حيث يرصد سنوياً ما معدله ٣٠٪ من الموازنة الاستثمارية لكافة مؤسسات المياه مخصصة لاستبدال وتأهيل الشبكات القديمة لخفض معدلات الفاقد المائي لتصل إلى الحدود المقبولة»، كما ستستمر الحكومة في إطار إجراءاتها للحد من هدر المياه بالتركيز على حملات التوعية عبر مختلف وسائل الإعلام حول أهمية إدراك المواطنين قيمة مساندتهم لخطط الحكومة في قطاع المياه باعتبارها ثروة وطنية نادرة وقابلة للنفاد وأن يتم الأخذ بالاعتبار حث كل إنسان في الحصول على حاجاته الأساسية.

لأول مرة.. الداخلية تضبط عصابات لتزوير قسائم المواد التموينية «البونات» وآخرها ٧٠ شخصاً في اللاذقية

عصابات منظمة تعمل على التزوير وتستخدم أجهزة الحاسب لذلك

جنسيات عربية وأجنبية تساهم في تزوير الوثائق

محمد منار حميجو

كشف مصدر في وزارة الداخلية أنه تم ضبط العديد من العصابات التي تعمل في تزوير القسائم التموينية «البونات» للحصول على كميات كبيرة من المواد التموينية مشيراً إلى أنه تم ضبط ٧٠ شخصاً أخيراً في محافظة اللاذقية وهم الآن موقوفون في فرع الأمن الجنائي للتحقيق معهم.

وأكد المصدر أن ظاهرة تزوير القسائم التموينية انتشرت مؤخراً باعتبار أنه لم يتم ضبط حالات من هذا النوع سابقاً مشيراً إلى أن العصابات تعمل على التزوير بطرق حديثة تعتمد على الوسائل التكنولوجية مثل استخدام الحاسب في التزوير.

وأشار المصدر إلى أن هناك العديد من المعلومات حول وجود عصابات في بعض المناطق مثل دمشق وريفها تعمل في مجال تزوير القسائم التموينية معتبراً أن هذا الأمر يشكل ضرراً كبيراً بالمواطنين باعتبار أن القسائم المضبوطة كثيرة والكميات التي يتم سحبها كبيرة، ولذلك فإن هذه الجريمة تعتبر خطرة وأن الحد منها أو القضاء عليها أصبح ضرورة ملحة لابد منها.

وأوضح المصدر أن هناك معلومات تتضمن وجود شبكات عبر الإنترنت تسهم في تزوير مثل هذه الوثائق وأن عمليات التزوير ليست مقتصرة على القسائم التموينية بل إن هناك العديد من الوثائق مشمولة في التزوير مشدداً على أن وزارة الداخلية تلاحق هذه العصابات لتقديمها للقضاء وتطبيق العقوبات المنصوص عليها بالقانون.

ولفت المصدر إلى أن سورية تمر بظروف حرب وأن هناك العديد من الجنسيات العربية والأجنبية موجودة على أرضها ولذلك فإنه من الشيء الطبيعي أن تظهر العديد من الظواهر وتنتشر بالمجتمع السوري مشيراً إلى جهد وزارة الداخلية في ضبط العصابات المنظمة التي تعمل في هذا المجال ومؤكداً أن جريمة التزوير مهما كان نوعها تعتبر مضرة بالمجتمع السوري وتؤثر بشكل سلبي وتسهم في نشر الجريمة باعتبارها تمهد لكل أنواع الجرائم وأكد المصدر أن الأعوام السابقة لم تشهد حالات تزوير للقسائم التموينية وأن العصابات نشطت خلال العام الحالي معتبراً أنها جريمة منظمة لا بد من القضاء عليها والوزارة تعمل حالياً على ضبط هذه العصابات وملاحقتها داخل المناطق الآمنة للحد من انتشارها.

وبحسب قانون العقوبات السوري الصادر في عام ١٩٤٩ تعتبر جريمة التزوير جنحوية الوصف أي من اختصاص محكمة بداية الجزاء حيث تتراوح العقوبة فيها من ٣ أشهر إلى ٣ سنوات كحد أقصى وفي حال تم التزوير في وثائق الدولة والسجلات فهي تعد جنائية الوصف أي من اختصاص محكمة الجنايات وتتراوح العقوبة فيها من ٣ سنوات إلى ١٥ سنة.

هذا وطالب العديد من الحقوقيين بتشديد عقوبة التزوير مهما كانت صفتها باعتبارها جريمة خطرة وتمهد لارتكاب العديد من الجرائم إضافة إلى أنها انتشرت خلال الأزمة بشكل كبير ولذلك فمن الأولى رفع العقوبة من جنحوية الوصف إلى جنائية الوصف للحد منها ومنع انتشارها.

يذكر أن وزارة العدل تقوم حالياً بتعديل قانون العقوبات العام باعتبار أن هناك العديد من الجرائم ظهرت بالمجتمع السوري ولم تكن موجودة سابقاً.

النقل تعوض أصحاب السيارات المسروقة بتسجيل سيارة جديدة بدلاً منها

محمود الصالح

وافقت وزارة النقل على تسجيل مركبة جديدة بالفئة العامة بدلاً من المركبة القديمة المسجلة بالفئة العامة حصراً (مسروقة) وبينت الوزارة في توجيهات للمحافظين رؤساء لجان نقل الركاب المشترك في المحافظات أنه يتم تسجيل مركبة جديدة بالفئة العامة حصراً نتيجة تعرضها لحادث مروري واشترطت الوزارة أن يتم إجراء الكشف على المركبة من مديرية النقل المختصة والتأكد من عدم صلاحيتها أو القدرة على إصلاحها وأن يكون الحادث مثبتاً بموجب ضبط شرطة أصولي وأن يتم ترقين قيد المركبة القديمة والتقيد بأحكام قانون السير وأجازت الوزارة أن يتم تحويل فئة السيارة القديمة في حال تم إصلاحها مستقبلاً مع وجود صلاحية للسير فنياً إلى الفئة الخاصة وذلك في حال عدم القدرة على إبقائها بالفئة العامة (خط خارجي) مع ضرورة استيفاء جميع الرسوم المترتبة عليها عند تحويلها إلى الفئة الخاصة بما فيها رسم الإنفاق الاستهلاكي ورسم الرفاهية. وتأتي هذه الإجراءات في إطار تبسيط الإجراءات وحل قضايا المواطنين العالقة منذ عدة سنوات وبشكل خاص في ضوء الظروف التي تمر بها البلاد نتيجة سرقة السيارات وتضرر عدد كبير من السيارات العامة والتي تشكل مورد رزق للمواطنين وهذا الإجراء من شأنه أن يوفر فرصاً جديدة لمن سرقت سيارته أو تضررت في تسجيل سيارة عامة جديدة بدلاً منها.

٢٣٠ ألف طن إنتاج طرطوس من الحمضيات

مشغل وحيد للتوضيب والفرز والتشميع.. ومع ذلك التصدير ممكن..!!

طرطوس- الوطن

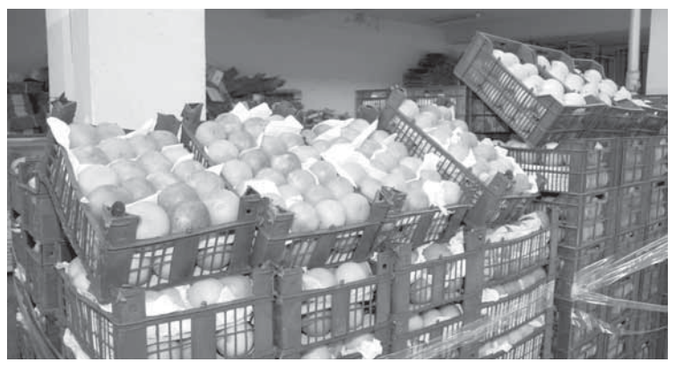

هل تعرفون أن طرطوس ليس فيها سوى مشغل وحيد لتوضيب وفرز وتشميع الخضر والفواكه المعدة للتصدير ولا يوجد فيها أي معمل للعصائر والمكثفات ومع ذلك لا ينكر أحد وجود مساعٍ حثيثة لرفع مستوى الكميات المصدرة من الحمضيات؟

المهندس تيسير بلال مدير زراعة طرطوس أكد ضرورة استثمار وجود المرفأ بالمحافظة ورخص اليد العاملة والتميز بنوعية الإنتاج وذلك بالإعداد لاتفاقيات من قبل الجهات المسؤولة للتصدير، معتبراً أنه لا توجد آلية متكاملة للتصدير من المنتج إلى الجهة المستقبلة ولاسيما غياب القطاع العام عن الأمر.

وطالب مدير الزراعة باعتماد ثقافة تسويقية تبدأ من الفلاح وخاصة أن المنتج السوري من الحمضيات يعتبر منتجاً خالياً من الأثر المتبقي للمبيدات لعدم استخدام المواد الكيماوية وهذه المعلومة يجب تسويقها لترويج الحمضيات وهو ما تسعى إليه وزارة الزراعة بالإعداد لقانون لمنح شهادة منشأ بذلك، مشيراً إلى أن الحمضيات السورية لم تصب بأي مرض أو آفة تركت أثراً اقتصادياً على المنتج، ووزارة الزراعة بالتعاون مع مراكز البحوث تعمل بشكل استباقي على الأمر وتتم مراقبة الأشجار بشكل دائم.

مدير مكتب الحمضيات بوزارة الزراعة المهندس سهيل حمدان لفت إلى وجود /١٤/ مليون شجرة تنتج نحو مليون طن بشكل سنوي ٢١٪ منها بطرطوس، ولفت إلى أن المكتب بالتعاون مع الوحدات الإرشادية شكل فرق عمل تقوم بالكشف الميداني الدائم عن حقول الحمضيات الممتدة على امتداد الساحل بشكل مترابط، مطالبا بإقامة مشاغل فرز وتوضيب وتشميع الحمضيات لتصدير أكبر كمية ممكنة وكذلك العمل على إقامة معامل عصائر تستجر الفائض في حين يذهب الباقي لحاجة السوق المحلية.

بينما طرح المصدر بشار كاملة مشكلة تراجع بوابات التصدير سواء نتيجة الظروف الحالية أم غياب الاتفاقيات الرسمية التي تحمي المنتج السوري، مطالباً بالمكافحة الجيدة لأي مرض يصيب الحمضيات لأنها تؤدي إلى تراجع التصدير كما حصل في السابق.

نائب رئيس اتحاد الفلاحين بطرطوس لؤي محمد طالب أصحاب معامل العصائر بعدم استخدام المكثفات والإسراع بإنتاج معامل عصائر لتستجر إنتاج الحمضيات، كما طالب مؤسسة الخزن والتسويق باستجرار جزء من الإنتاج وفي كل عام تَعد المؤسسة ولم تفِ، مع العلم أن المصدرين يتحدثون عن ثلاثية الجودة والتكلفة والتوقيت فإن توافرت سيكون بإمكاننا تصدير أكبر كمية ممكنة.

يشار إلى أن التصدير عبر الكوريدور الأخضر السوري الروسي واجهته تعقيدات وشروط كثيرة وصعبة وتأخير بنزول البضائع السورية وتلف البضائع كما تحدث بعض المصدرين وطالبوا بوجود جهة مسؤولة عن التصدير كعملية متكاملة، وأن إنتاج محافظة طرطوس من الحمضيات للموسم الفائت ٢٠١٤– ٢٠١٥ نحو ٢٣٠ ألف طن أي ما نسبته ٢١٪ من إجمالي الإنتاج السوري البالغ ١,١٣٥ مليون طن.. أنتجتها ٣,٤١٨ ملايين شجرة حمضيات من أصل ١٤ مليون شجرة في سورية.. وهذه الأشجار مزروعة على مساحة ٩,٣٧ آلاف هكتار من أصل ٤٣ ألف هكتار مزروعة بهذه الشجرة.. ويعمل بهذه الزراعة نحو ١٥ ألف مزارع طرطوسي من أصل ٥٧ ألف مزارع على امتداد القطر.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة مستقلة حيادية غير متحيزة ، تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الهلال الأحمر العربي السوري جاهدة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص المتضررين بشكل مباشر أو غير مباشر من العنف الذي يضرب سورية منذ آذار ٢٠١١. وتقدم اللجنة الدولية على وجه الخصوص الرعاية الصحية العاجلة والإسعافات الأولية. وتمارس اللجنة الدولية أنشطتها في سورية منذ العام ١٩٦٧ وتعمل أيضًا في الجولان المحتل. وتنفذ المنظمة أنشطة أخرى من بينها استعادة الروابط الأسرية بين السوريين وأقاربهم المحتجزين في الخارج كما تساهم بتوفير مياه الشرب للمناطق المنكوبة بالجفاف.

ICRC

يعلن مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية عن حاجته إلى توظيف:

سائق

مقر العمل: حلب

المهام الاساسية:

- تقديم خدمات النقل لكافة موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- تقديم خدمات النقل استناداً الى معايير السلامة المتبعة من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- الالتزام التام بقواعد الأمن الداخلية وقوانين السير المحلية خلال قيادة مركبات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- تأكيد الاستعمال الآمن لمتلكات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الشروط المطلوبة:

- حاصل على شهادة التعليم الأساسي (كحد أدنى).
- شهادة قيادة عامة فئة (د).
- خبرة سنتين على الأقل في نفس المجال.
- معرفة أساسية في اللغة الإنكليزية.
- معرفة جيدة بالبيئة الجغرافية المعين بها.
- مهارات ميكانيكية أساسية.

مكان العمل : حلب

آخر تاريخ للتقديم: ٢٠١٥/٧/١٢

يرجى من المهتمين إرسال السيرة الذاتية ورسالة التحفيز الى:

اللجنة الدولية للصليب الاحمر
أبو رمانة، شارع مصر، ساحة الروضة، دمشق
صندوق البريد: ٣٥٧٩ دمشق
أو
مكتب اللجنة الدوليه للصليب الأحمر في حلب: بناء موريس آصلو، مقابل ثانوية جورج سالم، شارع الفيصل
بريد الكتروني: dam_hr_services@icrc.org موضوع الإيميل «سائق _ حلب»
سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط.
تستبعد طلبات التوظيف في حال عدم اكتمالها.